



أخي الناخب . . أختي الناخبة :
حان الوقت لتختار . . يمن الوحدة والديمقراطية
والاستقرار . . أم يمن التمزق والقمع والانهايار
المؤتمر الشعبي العام



شواهد من الحكمة الإدارية للرئيس الصالح



■ في منتصف ٢٠٠٠م، وبعد إقرار قانون السلطة المحلية في شهر فبراير من نفس العام كلفت من قبل جهة عملي السابق لمتابعة سير عملية إقرار قانون السلطة المحلية والاشتراك في دراسة إمكانية تنفيذ القانون على أرض الواقع. كانت التقييمات الأولية لمضامين القانون من قبل خبراء قانون دوليين تشير إلى أن عملية تنفيذ مضامين القانون ستحدث نقلة نوعية في العمليات الإدارية والتنموية نظراً لما يحتويه من إجراءات طموحة ستؤدي إلى نقل الصلاحيات المالية والإدارية بشكل مباشر من السلطات المركزية إلى السلطات المحلية.

لكن بما أن السلطات المحلية ستكون حديثة النشأة ومن ثم ستكون عبارة عن نسخة مصغرة من السلطات المركزية كون أن السلطات المركزية في وضعها الحالي مارالت تعاني من الضعف الإداري والمؤسسي بل وتفقر إلى الكوادر الكفؤة لإدارتها بكفاءة وفعالية عالية. فقد كان مبدأ نقل الصلاحيات بالكامل محل تساؤل العديد من الخبراء والمراقبين المحليين والدوليين بحجة أنه إذا لم تتحقق الكفاءة والفعالية الإدارية على المستوى المركزي فكيف ستتحقق على المستوى المحلي في إطار طموحات قانون السلطة المحلية وفي ظل أوضاع إدارية واجتماعية معاكسة لتطلعات الإدارة الحديثة.

على ضوء هذه التقييمات الأولية تبين كثير من مجتمع المانحين في صنعاء موقف المحفظ والمتردد في دعم الحكومة بوتيرة عالية على مواصلة مشوار تنفيذ القانون بشكل كلي لكنهم في نفس الوقت أبدوا استعدادهم لمساعدة الحكومة على التعزيز التدريجي للقانون ابتداء من استكمال البنية التشريعية للقانون مثل إصدار اللوائح التنفيذية والمالية، وتعديل القوانين التي تتعارض مع القانون، وضرورة تنفيذ مبادئ اللامركزية المالية والإدارية على مراحل تبدأ بالمحافظات الحضرية مثل أمانة العاصمة وعدن وتنتهي بالتطبيق الكامل على جميع المحافظات.

مجتمع المانحين كغيرهم يتأثرون سلباً وإيجاباً بالمسجلات الإعلامية في الصحف الحزبية والاهلية والتي يغلب عليها طابع التأويل أكثر منه التحليل الموضوعي الرصين

وكما هو المعتاد في ساحة اليمن الإعلامية التي تتمتع بحرية مطلقة في ابداء الآراء والمقترحات توصلت عملية النقد والتجريح للقانون، والشك في توجيهات الحكومة نحو تطبيق القانون طوال عام ٢٠٠٠م، عبر الصحف وورش العمل والندوات، حتى أنه للأسف تكون رأي عام لدى المواطن العادي باستحالة تطبيق مضامين القانون، بل ومن المستبعد أن تقدم حكومة المؤتمر الشعبي العام على تطبيقه كونه سيؤدي إلى تسليم مقاليد السلطات المحلية للمعارضة.

ومجتمع المانحين كغيرهم من المجتمعات يتأثرون سلباً وإيجاباً بالمسجلات الإعلامية في الصحف الحزبية والاهلية والتي يغلب عليها طابع التأويل أكثر منه التحليل الموضوعي الرصين لتوجهات الحكومة نحو تعزيز المشاركة الشعبية في العمليات التنموية من خلال إعطاء الشعب فرصة اختيار ممثلهم على مستوى المديريات وفي إطار قانون السلطة المحلية مما تعززت ثقة لدى عسده من المانحين بصعوبة تنفيذ القانون وضاعبة أنها توافقت بشكل كبير مع ما توصلت إليه التحليلات والتقييمات الأكاديمية والخشنة السالفة الذكر التي أعدت من قبل خبراء دوليين وبتمويل دولي.



د. محمد الصبري

تتوقف عند إصدار القانون بل واصلت العمل وبوتيرة عالية في إعداد اللوائح التنفيذية والمالية والتي تُعتبر من المطالب الأساسية لتنفيذ مضامين القانون ومن ثم إجراء انتخابات محلية.

ويعد مصادقة رئيس الجمهورية على اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية في شهر أغسطس ٢٠٠٠م، تبين لجتمع المانحين جدية حكومة المؤتمر في تطبيق القانون بل وتعززت قناعتهم بتصميم الحكومة على استكمال المسودة الأولية من اللائحة المالية والقانون والتي سلمت للمانحين مع بداية شهر سبتمبر والتي كانت تعتبر المحك الحقيقي لتنفيذ القانون كونها تعطي الإطار التشريعي لتمويل العمليات التنموية على مستوى المديريات.

وبالتالي فقد قرر مجتمع المانحين التواصل مع كبار مسئولو الدولة لمعرفة مدى إدراك الحكومة للتحديات التي ستواجه الحكومة في نظام اللامركزية المالية والإدارية في ظل غياب الإمكانيات المالية وشحة الموارد البشرية الكفؤة لإدارة المجالس المحلية التي مما لا شك ستفقر إلى أبسط المقومات الإدارية على غرار ما تعانيه بعض أجهزة الدولة المركزية.

ويعد عدة مشاورات ومداولات ثنائية وجماعية مع الأجهزة المختصة ونظراً للتطورات المتسارعة التي تحضرها الحكومة تجاه استكمال البنية التشريعية للقانون بل والشروع في الإعداد للانتخابات المحلية في

لكن هذا المتردد من بعض المانحين والمحفظ من البعض الآخر كان في الحقيقة يتناقض مع ما كانت تدعو إليه التقارير الدولية والتي في مجملها تشير إلى أن اللامركزية المالية والإدارية في إحدى وسائل تعزيز كفاءة الأنفاق الحكومي، وتحسين فعالية تنفيذ المشاريع التنموية، فضلاً عن أن اللامركزية تعتبر وسيلة من وسائل المشاركة الشعبية في العمليات التنموية والتي ستؤدي في مجملها إلى تقليل من فرص ممارسة الفساد وبالتالي التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية.

لهذا حصل نوع من المراجعة الذاتية لهذه المواقف المحفوظة واستبدل مجتمع المانحين بدلاً من الاستسلام للتخلفات والتأويلات التي تنتجها آلة الإعلام الحزبية إلى تبني حوار جصامي مع الحكومة خاصة وأن الحكومة لم تستسلم للتشكيك المستمر ولم

واخذت عملية الإعداد فترة طويلة ومع ذلك نحن -في الحكومة- ندرك أن هناك تبايناً في وجهات النظر حول القانون، لكن لو نستسلم لمثل هذه التأويلات والتفسيرات الفردية ما عمر القانون سينفذ حيث أن كل شخصية اعتبارية تنظر إلى القانون من زاويةها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية- وبالتالي أحسن طريقة لتفادي القصور في القانون هو تطبيقه على أرض الواقع من خلال الممارسة العملية في الميدان والتي مع مرور الوقت والتجربة ستكشف ماهية المواد التي تحتاج إلى تعديل ومع التطبيق المستمر سيتم تكيف القانون بما يتناسب مع ظروف المجتمع اليمني والمطالبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

بهذه القناعة والثقة كان للرئيس الصالح السبق في تطبيق القانون والقول الفصل لخص افتراءات التشكيك بعزم الحكومة والدفع إلى الأمام نحو تعزيز اللامركزية المالية والإدارية والتي تزامنت مع قناعته بتعزيز الممارسة الديمقراطية من خلال إجراء أول انتخابات محلية شارك فيها جميع الأحزاب السياسية في ظل انتخابات حرة ونزيهة وبشفافية.. وما نحن الآن نعيش عرسها الثاني وقد حققت مآربها الأولية في رفع الوعي الديمقراطي وتحديد أوجه القصور وخلق وعي وطني بماهية واجبات المواطنين والدولة على حد سواء.

هذه صورة من المناقب الكثيرة للقرارات الصائبة للرئيس الصالح في تأسيس دولة اليمن الحديثة وفي إرساء سلوك التداول السلمي للسلطة.. فهل أنصفنا الرئيس الإنسان ذا التفكير السليم والقويم من الاتهامات الباطلة.

مناقب الرئيس كثيرة في تأسيس الدولة الحديثة وفي إرساء سلوك التداول السلمي للسلطة

حول المنظومة التشريعية المحلية وحول تقييم جاهزية الحكومة على تنفيذ مضامين القانون وإجراء الانتخابات المحلية مع تقديم خدمات المانحين ليكون تحت تصرف الحكومة.

ولقد وصل إلى مسامعي أنذاك أن فخامة الأخ الرئيس أجاب على تلك التحفظات والتساؤلات بحكمة واقتدار وطمانته أن تطبيق القانون بهذه الصفة وبهذه الصيغة وعلى هذا المستوى سيخري التجربة أكثر مما سيعيقها والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على متابعته اليومية لاستكمال كل ما ينبغي لتنفيذ القانون وإجراء الانتخابات، وبالتالي فقد استطرده حديثه أن الانتخابات المحلية ستجري في موعدها في شهر فبراير ٢٠٠١م، وأن الحكومة جاهزة لإجراء الانتخابات حتى لو كانت فترة الأعداد قصيرة.

أما فيما يتعلق بالقصور في القانون فقال إن القانون أعد من قبل خبراء متخصصين

بداية ٢٠٠١م، فقد استسلم مجتمع المانحين للآسر الواقع وبدأوا يتعاملون مع توجيهات الحكومة نحو السلطة المركزية بأوعية بعيداً عن التنظير والتأويل.

ولكن ومن باب تبرئة الذمة قرروا مقابلة فخامة الأخ الرئيس على عبدالله صالح لمعرفة حقيقة ما جرى حيث كثيراً ما كانوا يسمعون بأن رغبة وإرادة الرئيس تقتضي العمل بوتيرة عالية نحو التوجه السريع نحو تطبيق القانون ولولا متابعتها لما أنجزت لوائح القانون في فترة وجيزة لم تتعد الأشهر، لكن في الحقيقة كانوا يريدون أن يعرفوا إذا كانت الحكومة آية تداعيات سلبية أي احتياطات لمواجهة أية تداعيات سلبية لعملية تطبيق القانون بل وهل هناك استعداد كامل لدى أجهزة السلطة المركزية للتخلي عن الصلاحيات التي رسمها القانون للسلطات المحلية.

وتجهيزاً للالتقاء بالرئيس الصالح عقد اجتماع لكبار المانحين من الدول والمنظمات المناهضة لمناقشة الخطوط العريضة التي سيطرحونها أمام الرئيس الصالح.. وكان لي شرف تمثيل البنك الدولي مع المهندس ناجي ابو حاتم كبير خبراء العمليات التنموية.

ودار النقاش حول مدى جاهزية الحكومة لاخذ بنظام اللامركزية المالية والإدارية وهل فعلاً في مقدور الحكومة أن تجري الانتخابات في شهر فبراير من ٢٠٠١م، وإذا كان نعم ماذا سيكون دور مجتمع المانحين في تسهيل عملية إجراء الانتخابات المحلية بصورة سلسة وكيفية سيكون دورها التنموي فيما بعد الانتخابات وتكوين المجالس المحلية؟

بعد نهاية ذلك الاجتماع تم اختيار السيدة باربرا بودين السفيرة الأمريكية لقيادة فريق المانحين الرئيس الصالح لعرض وجهة نظر المانحين

المؤتمر الشعبي العام

مسيرة حافلة بإنجازات البناء والتحديث

قيادي اصلاحي؛ اختياري لصالح بر بقسمي لحزبي

أحمد احسنى

لغت انظارنا بكثرة صور مرشح المؤتمر الرئاسي على سيارته وانهضنا أكثر كثرة الطائفت التي يحملها باسم التجمع اليمني للإصلاح منذ المؤتمر التأسيسي ٩٢ وحتى الآن. إنه الشيخ احمد علي محمد الجلوب مؤسس وقبائدي في التجمع اليمني للإصلاح يحمل بطاقة مناضلي الثورة اليمنية.

«سألتناه ونحن نشير إلى بطائق انتمائه السياسي وصور مرشح المؤتمر التي تغطي سيارته».

تأكدت على خطابات الرئيس علي عبد الله صالح في المهرة وأبين والبيضاء وغيرها، الذي قال فيها «سيختراني كل الشرفاء في الإصلاح والاشتراكي وسائر الأحزاب».

لاني اعرف ان هذا الرجل قاتل عن الثورة ببندقيته ودافع عن صنعاء في حرب السبعين بدابته، وقال يوم إعلان الانفصال : «الوحدة أو الموت».

لاني اعرف ان حروب الدولة اليمنية عندما استلم السلطة قبل الوحدة كانت تنتهي في الأزرق وبني حشيش وريم والحروب الأهلية تدور بالوت على قرى المناطق الوسطى ومدنها والخلافات السياسية الداخلية ومع الجيران قد جعلت من كرسى الرئاسة لغماً موقوتاً.. فتح صدره للجمع وعفا عن الجميع ونهب إلى عدن ليأتي بعلي البيض في يده وهو يهتف اليمن بديمقراطية موحدة في الوقت الذي استعدت فيه من قبل المزابيين اليوم باسم الوحدة لنعلن كمشائخ رفضنا للوحدة فتركتهم وهمفتنا معه لعلنا وقدرنا في الوحدة والديمقراطية.

هذا الرجل الذي قال الثورة أو الموت في حصار السبعين، وقال الوحدة أو الموت يوم إعلان الانفصال كان يبذل أن يهتم أطفاله ويرمل نساءه من أجل اليمن بكل أحزابه وليس من أجل المؤتمر الشعبي العام الشعبي فقط لا يجوز أن نخل عليه بأصواتنا في انتخابات طلبنا نحن منه الترشح لها..

والإلتزام الحزبي

أنا أقسمت وإخواني في الإصلاح على المحافظة على الصلوات وقول الحق، وأنا اليوم باختياري لعلي عبدالله صالح أبر بيمينتي التي حلفتها للحزب وعاهدته عليها، وهذا أكبر التزام حزبي وغيري كثير في الإصلاح ممن



● ماذا لم تقدم استقالته من حزبك كالآخرين بدلاً من مناصرة منافسه؟

– قناعتي أن قول الحق حينما كنت وليس الهروب من الإمكانة لا قول الحق. إلا يعرضك هذا لعقوبة تنظيمية؟

● لا.

● ماذا؟

● لأن الذين سيخترارون علي عبد الله صالح من كواد الإصلاح كثير ولأن خيارنا تأييد الرئيس صالح هو خيار رئيس الحزب الشيخ عبد الله الأحمر، وخيار رئيس مجلس شورى الحزب الشيخ عبد المجيد الزنادي.

● أكبر قياديين في الإصلاح يقفون نفس موقفك ويعتقدون مثلي أنه من الحق الذي أقسمت عليه ثم إن الإصلاح ليس شركة تابعة لمن رشحوا ابن شمالان وإنما كيان بنيانه جميعاً وحق لنا جميعاً.

● وأخيراً؟

– لا أريد من موقعي هذا الحصول على مكسب مادي ولا أخشى أن يقطع عني أحد مكسباً مادياً بسبب هذا الموقف.

● إنك شيخ؟

– نحن مشائخ في الحرب وفي السلام مواطنون لى أعمالنا الحرة ولا انقاضي مرتباً حتى من شؤون القبائل كشيخ، ولا من الدولة كأحد مناضلي الثورة اليمنية، ولا أريد غير أن أكون حراً في قناعتي.